

تفسير البحر المحيط

. @ 135

أحدهما : الإيجاز في قوله : { وَاقْضَى الْأَمْرُ } فإن في هاتين الكلمتين يندرج في ضمنها جميع أحوال العباد منذ خلقوا إلى يوم التناد ، ومن هذا اليوم إلى الفصل بين العباد . .

والثاني : الاختصاص بقوله : { وَإِلَى اللَّهِ } فاختص بذلك اليوم لانفراده فيه بالتصرف والحكم والملك . انتهى . .

وقال السلمي : وقضي الأمر وصلوا إلى ما قضي لهم في الأزل من إحدى المنزلتين . .

وقال جعفر : كشف عن حقيقة الأمر ونهيه . .

وقال القشيري : انهتك ستر الغيب عن صريح التقدير . .

{ سَلِّ بِغَدِي إِسْرَاءِيلَ } الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم) ، قال الزمخشري : أو لكل أحد . .

وقرأ أبو عمرو ، في رواية ابن عباس : أسأل . وقرأ قوم : إسل ، وأصله إسأل ، فنقل حركة الهمزة إلى السين وحذف الهمزة التي هي عين ، ولم تحذف همزة الوصل لأنه لم يعتد بحركة السين لعروضها ، كما قالوا : ألحمر في الأحمر . وقرأ الجمهور : سل ، فيحتمل وجهين : أحدهما : أن أصله إسأل ، فلما نقل وحذف اعتد بالحركة ، فحذف الهمزة لتحرك ما بعدها ، والوجه الآخر : أنه جاء على لغة من يجعل المادّة من : سين ، وواو ، ولام ، فيقول : سأل يسأل ، فقال : سل ، كما قال : خف ، فلا يحتاج في مثل هذا إلى همزة وصل ، وانحذفت عين الكلمة لالتقاء ساكنة مع اللام الساكنة ، ولذلك تعود إذا تحركت الفاء نحو : خافا وخافوا وخافي . .

ولما تقدّم : { هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا - أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّحْمُ فِي طُلُلٍ } وكان المعنى في ذلك استبطاء حق لهم في الإسلام ، وأنهم لا ينظرون إلا آية عظيمة تلجئهم إلى الدخول في الإسلام ، جاء هذا الأمر بسؤالهم عما جاءتهم من الآيات العظيمة ، ولم تنفعهم تلك الآيات ، فعدم إسلامهم مرتب على عنادهم واستصحاب لجاجهم ، وهذا السؤال ليس سؤالاً عما لا يعلم ، إذ هو عالم أن بني إسرائيل آتاهم آيات بينات ، وإنما هو سؤال عن معلوم ، فهو تقرير وتوبيخ ، وتقرير لهم على ما آتاهم من الآيات البينات ، وأنها ما أجدت عندهم لقوله بعد : { وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ } . . وفي هذا السؤال أيضاً تثبيت وزيادة ، كما قال تعالى : { وَكَذَلَا نَقُصُّ عَلَيْكَ

مِنْ أَزْدِيَاءِ الرَّسُولِ مَا زُتِّبَتْ بِهِ فُؤَادَكَ } أو : زيادة يقين المؤمن ،
فالخطاب في اللفظ له صلى الله عليه وسلم) ، والمراد : أمته ، أو إعلام أهل الكتاب أن
هذا القول من عند الله لأن النبي صلى الله عليه وسلم (وقومه لم يكونوا يعرفون شيئاً من قصص
بني إسرائيل ، ولا ما كان فيهم من الآيات قبل أن أنزل الله ذلك في كتابه : .

{ بَنِي إِسْرَءِيلَ } من كان بحضرته منهم / صلى الله عليه وسلم) ، أو من آمن من به
منهم ، أو علماؤهم ، أو أنبياءهم ، أقوال أربعة . .

{ وَكَمْ } في موضع نصب على أنها مفعول ثان { لَاتَيَذَّهَبُ } على مذهب الجمهور ، أو
على أنها مفعول أول على مذهب السهيلي على ما مر ذكره ، وأجاز ابن عطية أن يكون في موضع
نصب على إضمار فعل يفسره ما بعده ، وجعل ذلك من باب الإشتغال ، قال : وكم ، في موضع نصب
إمّا بفعل مضمّر بعدها ، لأن لها مصدر الكلام تقديره : كم آتيناهم ، أو باتيناهم . انتهى
، وهذا غير جائزاً إن كان قوله : من آية تمييزاً لكم ، لأن الفعل المفسر لهذا الفعل
المحذوف لم يعمل في ضمير الاسم الأول المنتصب بالفعل المحذوف ولا في سببته ، وإذا كان
كذلك لم يجز أن يكون من باب الإشتغال . ونظير ما أجاز أن يقول : زيداً ضربت ، فتعرب
زيداً مفعولاً بفعل محذوف يفسره ما بعده ، التقدير : زيداً ضربت ضربت ، وكذلك : الدرهم
أعطيت زيدا ، ولا نعمل أحداً ذهب إلى ما ذهب إليه ، بل نصوص النحويين ، سيبويه فمن
دونه ، على أن مثل هذا هو مفعول مقدم منصوب بالفعل بعده ، وإن كان تمييز : كم ،
محذوفاً . .

وأطلقت : كم ، على القوم أو الجماعة ، فكان التقدير : كم من جماعة آتيناهم ، فيجوز
ذلك ، إذ في الجملة المفسرة لذلك الفعل المحذوف ضمير عائد على : كم ، وأجاز ابن عطية
وغيره أن تكون : كم ، في موضع رفع بالابتداء ، والجملة من قوله : آتيناهم ، في موضع
الخبر ، والعائد محذوف ، التقدير : آتيناهموه ، أو آتيناهموها ، وهذا لا يجوز عند
البصريين إلا في الشعر ، أو في شاذ من القرآن ، كقراءة من قرأ { أَفَاحْكُمَ
الْجَاهِلِيَّةَ يَذْغُونُ } برفع الحكم ، وقال ابن مالك : لو كان المبتدأ غير : كل ،
والضمير مفعول به ، لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار ،
والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار ، ويرونه ضعيفاً انتهى . فإذا كان لا يجوز إلا في
الاضطرار ،